TUNUS'TA SİYASİ İSTİKRARSIZLIĞIN TURİZM ALANINDAKİ GELİŞMELERE ETKİSİ

Hadia YAHAOUİ

مقال موسوم بـ: التنمية السياحية التونسية و مخاطر اللاستقرار السياسي

-تونس أنموذجا-

ملخص المقال

تسعى الدول جاهدة إلى الرفع من مستوى تنمية مجتمعاتها بتوفير إطار يجمع اكبر قدر ممكن من العوامل المحفزة على ذلك، و يعد بناء هذه البيئة رهان أساسي والنجاح في كسبه تحد كبير إذ تتصل العملية في جوهرها بتظافر وتفاعل وحدات النسق المجتمعي العام بما فيها النسق الفرعي السياسي الذي يعد استقراره ركنا جوهريا لإحداث التنمية في كافة المجالات،و تمثل حالة تونس إثر ثورة الانتقال الديمقراطي سنة 2011 الذي تعيشه و ما نتج عنه من اهتزاز سياسي أمني جعل التنمية السياحة باعتبارها عصب الاقتصاد أمام تحد رهيب مفاده الصمود أمام انعكاس حالة الا استقرار القاتلة التي تعيشها الدولة، و عليه ستشتغل هذه المقالة على مقاربة حالة التنمية السياحية بتونس و تأثير تهديدات الأزمة السياسية و الأمنية عليها.

Résumé

Dans l'objectif de développer leurs peuples, Les gouvernements œuvrent inlassablement pour bâtir un environnement saint stable et adéquat à la réalisation de ce but, cette recherche exposera l'étude de cas du développement touristique en Tunisie et l'impact de la crise politique et sécuritaire que traverse le pays.

مقـــــــــــدمة

تعد السياحة من المصادر التنموية البارزة التي يمكنها أن تنافس الموارد الكلاسيكية المألوفة كالنفط و الصناعة، حيث تشير إحصائيات المنظمة العالمية للسياحة أنها أضحت أقوى الصناعات في العالم بعد صناعة الاتصال، غير أن قوتها هذه لا تنأى بها عن تأثير جملة من العوامل التي تتحكم في مستوى تنميتها و يتصدرها عامل الأمن و الاستقرار الذي يمثل ركنا جوهريا لنجاح مساهمتها في إحداث التنمية الشاملة و الحقيقية، و تؤكد حالة المقاصد السياحية من دول الربيع العربي مثل تونس العلاقة التلازمية الوثيقة بين الاستقرار و التنمية السياحية،إذ أفرزت عملية التغيير و الانتقال الديمقراطي الحاصلة بهذه الدولة انعكاسات بالغة على دور هذا القطاع و على آدائه، و عليه سنحاول من خلال هذا البحث استقصاء آثار هذا الانعكاس بمعالجة الإشكال التالي: ما هي انعكاسات الثورة في تونس على صناعة السياحة و ما هي الحلول المقترحة لإنقاذها من خطر الهدر ? و تركز هذه المعالجة حول تشخيص واقع السياحة بتونس في إطار التحولات التي تعيشها،و محاولة تحديد و تحليل الفاعل الرئيسي في تراجع آداء هذا المورد الحاسم في البنية التنموية برمتها

<u>القسم الأول</u>: مجال مفاهيمي للدراسة

خصصنا هذا القسم من البحث لتوضيح مدلولات أهم المصطلحات التيس ارتأيناها ضرورية لهذه الدراسة مع عدم التوسع فيها باعتبار أن الأصل في هذه الورقة البحثية لا ينكب على دراسة المفاهيم فعرفنا الآتي:

1- أهم تعريفات السياحة

عرفت الظاهرة السياحية عديد التعريفات التي اختلفت باختلاف المقاربات المنتهجة لاستبصار كنهها، فبحسب التخصص و الهدف عجت أدبيات هذا المجال برصيد ضخم من التعريفات إلا أن ما يهمنا في هذا المقام هي تلك الجهود التي عكفت على توضيح المفهوم في مجال العلوم الاجتماعية و التي نورد عددا منها على النحو التالي:

- **تعريف الألماني جوبر فيلور(*Jobert Feleur*) سنة 1905 جاء فيه: "السياحة بالمفهوم الحديث، هي ظاهرة طبيعية من ظواهر العصر الحديث، والأساس منها الحصول على الاستجمام وتغيير المحيط الذي يعيش فيه الإنسان والوعي الثقافي المنبثق لتذوق جمال الطبيعة ونشوة الاستمتاع".[1]**

- **تعريف ماكنتوش (*Mc Intosh*) وزملاؤه سنة 1994: "السياحة عبارة عن مجموعة الظواهر والعلاقات الناتجة عن عمليات التفاعل بين السياح ومنشآت الأعمال والدول والمجتمعات المضيفة و ذلك بهدف استقطاب واستضافة هؤلاء السياح والزائرين".[2]**
- **تعريف "المنظمة العالمية للسياحة": "السياحة تعبير يطلق على الرحلات الترفيهية، وهي مجموع الأنشطة الإنسانية الموجهة لتحقيق هذا النوع من الرحلات، وهي صناعة تساعد على سد حاجات السائح".[3]**

2- تعريف التنمية السياحية:

التنمية قضية الفكر الانساني المعاصر بمجموع أطيافه فينطبق مضمونها على كافة الجوانب الحياتية للمنظومات المجتمعية البشرية (سياسية، اقتصادية و اجتماعية) باعتبارها تهدف إلى التغيير المدروس و الايجابي من أجل تحقيق و تحسين رفاهية حياة الانسان، أما عن التنمية السياحية على وجه الخصوص فمن المفيد توضيح مدلولها الشامل الذي يستند إلى مبدأ الاستدامة و ذلك على النحو التالي:

- **التنمية السياحية**
- **عرفت على أنها:"..التصنيع المتكامل و الذي يعني إقامة و تشييد مراكز سياحية تتضمن مختلف الخدمات التي يحتاج إليها السائح أثناء إقامته بها و بالشكل الذي يتلاءم مع القدرات المالية للفئات المختلفة من السائحين"[4]**

من الواضح أن التعريف المذكور اهتم بتأثير السياحة على تنمية متطلبات الرضا لدى مستهلك المنتوج السياحي، و هي تنصب بالدرجة الأولى على تنمية البيئة المضيفة بهدف استقبال السائح إلا أن لهذا التركيز انعكاسا آليا على تنمية الفرد الأصلي للبيئة المضيفة مما يحقق توازنا حميدا في عملية التنمية .

- **التنمية السياحية المستدامة :**
- **المنظمة العالمية للسياحة عرفتها على أنها: "التنمية المستدامة للسياحة هي التي تلبي احتياجات السياح و المواقع المضيفة إلى جانب حماية و توفير الفرص للمستقبل،....و يتحقق معها التكامل الثقافي و العوامل البيئية و التنوع الحيوي و دعم نظم الحياة"[5]**

يحمل التعريف في طياته فكرة جوهرية مفادها الانتقال بمفهوم التنمية إلى زمن المستقبل و اقتران هذا الانتقال بفكرة التوازن التي تعد الدعامة المحورية لمفهوم الاستدامة، كما يشير التعريف إلى آليات تجسيد هذا

المفهوم و يعبر عنها بالعوامل البيئية و التنوع الحيوي و نظم الحياة التي لا بد من الحفاظ عليها بترشيد استغلالها .

3- الأمن السياحي

يتسع مفهوم الأمن في المجال السياحي ليشمل مجمل جوانب حياة الوافد الأجنبي على إقليم البيئة المضيفة فالمقصود منه: "جميع الاجراءات الأمنية المرتبطة بالأمن الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي و الجنائي لتأمين مسار الحياة الانسانية بمختلف صورها، و تفاعل أفراد المجتمع مع البيئة التي يعيشون فيها سعيا وراء إشباع مختلف احتياجاتهم المادية والمعنوية"[6]

يشكل مفهوم الأمن السياحي موجها استراتيجيا في تحقيق التنمية السياحية الفعالة و المرجوة ، و كما يشير التعرف المذكور هذا المفهوم قضية جميع الفاعلين في البيئة المضيفة بمختلف أنساقها و نظمها الفرعية اللذين تقع عليهم مسؤولية تأمين سلامة الحياة البشرية بمختلف أشكالها يعني حياة البشر و النظم الحياتية البيئية، إلا أنه من الضروري إلى الاشارة أن مفهوم الأمن ليس من قبيل المفاهيم المطلقة فتوفير الأمن المادي الكامل من الناحية الواقعية غير ممكن مادام النشاط السياحي بطبيعته مرتبط بوسط طبيعي يكتنفه عنصر المفاجئة في بعض الأحيان كحادثة التسونامي* و هجوم أسماك القرش التي طالت السواح في سواحل البحر الأحمر في مصر (شرم الشيخ)*، و عليه من الضروري توعية السائح على بعض المخاطر التي قد تصادفه إن كان بالإمكان التنبؤ بها .

4- الليالي السياحية:

" الليالي التي يقضيها السائح فعلا بالفترة التي يمكث خلالها في البلد المضيف"[7] و يمكننا حساب هذه الليالي إذ تمثل الفارق بين تاريخ دخول السائح إلى البيئة المضيفة و تاريخ مغادرته لها شرط أن لا يتعد هذا الفارق 12 عشرة شهرا و إلا انتفت صفة السياحة على هذه الاقامة ، فالليالي السياحية من المؤشرات الصرفة لقياس النشاط السياحي الحقيقي و تمييزه عن غيره من حركات التنقل غير السياحية .

القسم الثاني: السياحة و الاستقرار السياسي

من المسلم به أن العلاقة وثيقة بين الاستقرار السياسي و التنمية السياحية ، و الاستقرار السياسي بمعناه العام يرادف غياب العنف السياسي والنظام السياسي المستقر هو ذلك النظام الذي يسوده السلم وطاعة القانون والذي تحدث فيه التغيرات السياسية و الاجتماعية وتتم عملية اتخاذ القرار وفقًا لإجراءات مؤسسية وليس نتيجة لأعمال العنف[8]، في هذا الجانب تجدر الإشارة إلى أنه يجب التمييز بين تأثير الاستقرار السياسي بمفهومه الأمني بنوعيه المحلي والدولي وبين السياسات السياحية التي تشرعها الدولة:

- **الاستقرار السياسي و العامل الأمني الداخلي:**

يعتبر الاستقرار السياسي عاملا استراتيجيا لقيام تنمية سياحية حقة و في هذا الصدد يقول "ريختر ووج" وهو خبير سياحي ألماني "قد تنهار السياحة تماما عندما تبدو الظروف غير مستقرة ويختار السائحون ببساطة أماكن بديلة، ولسوء الحظ فإن كثيرا من القيادات والمخططين لا يدركون بأن الهدوء السياسي وليس جاذبية المناظر والجاذبيات الثقافية هي التي تشكل المطلب السابق الجوهري للسياحة".[9] فالهدوء و السكينة و الإحساس بالأمان دوافع أساسية للسياحة حتى أن بعض الدول كتونس اتخذت لسياحتها شعارا قويا مفاده "تونس الآمان" و فعلا أقامت صناعتها السياحية على سمعتها الأمنية و احتلت المرتبة الرابعة عربيا[10].

كما أن الاستقرار السياسي شرط جوهري ومسبق لإنتاج بيئة سليمة لقيام أي صناعة مهما كان نوعها بما في ذلك صناعة السياحة، فهو مسبق إذ يحفز على تنمية البنى التحتية العامة للدولة مما يساعد على تحقيق التنمية السياحية المرغوب فيها، كما يعد الاستقرار السياسي مولدا رئيسيا للأمن داخل المجتمع مما يؤدي إلى توفير الأمن السياحي موضوع الدراسة و هو "توفير البيئة الأمنية المستقرة والظروف الملائمة للسياح في محيط البنية الأساسية للقطاع السياحي وخارجها في تنقلهم وإقامتهم منذ وصولهم وحتى مغادرتهم"[11]، وثبت حالة الجزائر سلامة هذا الطرح حيث أدى الانفلات الأمني الذي سببته ظاهرة الإرهاب خلال ما يسمى بالعشرية السوداء (1990-2000) إلى تدمير صورة البلد كوجهة سياحية مهمة وآمنة، كما أضعف البنى التحتية وحرف استخدامها نحو أهداف لا تتصل بالمجال السياحي، فقد تحولت بعض المؤسسات الفندقية (فندق المنار بسيدي فرج، والمتاريس بتيبازة) و اقامات الدولة (إقامة الصنوبر بسطاولي) إلى مقرات لإيواء ذوي المهن الاشخاص المستهدفين، وفي نفس السياق شهدت تونس انكماشا في حركتها السياحية بعد ثورة الياسمين (جانفي 2011)، لاسيما السياحة الوافدة إليها من الأسواق الأوروبية التقليدية لديها أما العراق مهد إحدى عجائب الدنيا السبع(حدائق بابل) فقد انهار سياحيا و غادر قائمة المقاصد السياحية التي طالما احتل منها تراتيب مهمة.

- **الاستقرار السياسي والعامل الأمني الخارجي:**

تعتبر السياحة منفذا للانفتاح على العالم وقناة لتشجيع العلاقات الإيجابية بين الدول خاصة تلك العلاقات التي تتسم بالحركية الدائمة والتعاون المستمر عن طريق إبرام معاهدات واتفاقيات تشجع حركة السياحة، كاعتماد إجراءات تسهيلية لتقل السواح عبر الموانئ سواء البرية، البحرية أو الجوية وفي هذا الصدد نستشهد بما حدث بين الجزائر والمملكة المغربية في شهر أوت من سنة 1994، حيث عرفت العلاقات بين الدولتين توترا شديدا سببه الغير مباشر موقف الجزائر من قضية الصحراء الغربية، أما السبب المباشر فكان تفجيرات الدار

البيضاء ثاني أكبر المدن المغربية، فاتخذت السلطات المغربية قرارا يقضي بفرض التأشيرة على الجزائريين الراغبين في الدخول إلى المغرب وما كان من الجزائر إلا أن ردت على هذا الإجراء بغلق الحدود البرية بين البلدين، فأدت هذه الأحداث إلى تحجيم النشاط السياحي في المنطقة مما ألحق خسائر اقتصادية بالاقتصاد المغربي والجزائري بدرجة أقل في المناطق الحدودية التي كانت تعيش على حركة العابرين من الجهتين الجزائرية و المغربية، هذا بالإضافة إلى حالة الجمود السياسي والفتور في العلاقات بين الدولتين، الأمر الذي عرقل تحقيق مشروع الوحدة المغاربية الذي افترض فيه أن يكون تكتلا إقليميا لمواجهة التكتلات الإقليمية الأخرى.

بالإضافة إلى الأثر البالغ الذي خلفته أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث أظهرت إحصاءات الطيران العالمي وشركات السياحة تراجع الحجوزات وإلغائها وقطع الرحلات السياحية لاسيما عند السواح الأمريكيين الذين انتابتهم حالة من الذعر والخوف وانهارت ثقتهم في وسائل النقل الجوي بشكل أساسي، كما انخفض عدد السواح العرب المتوجهين إلى الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 40 %، كما انهارت المداخيل السياحية العالمية بنحو مليون دولار أمريكي. [12]

- التأثر بالسياسات السياحية:

يعرف "غولدنر" (*Golldner*) السياسة السياحية بأنها: "حزمة من التعليمات والقواعد والأهداف والاستراتيجيات، التي تشكل مجتمعة إطارا عاما توجه فيه القرارات العامة والفردية مباشرة للتأثير على عملية التنمية السياحية والنشاطات السياحية في منطقة الهدف".[13]

يمكن أن نجمل أثرها في الآتي:

1- ترسيخ إطار تشريعي لمنح تراخيص إنشاء المشاريع السياحية بصيغة تسمح بتحقيق عدالة بين كل القطاعات دون إقصاء للسياحة، حيث تفضل بعض الدول الاستثمار في المحروقات فقط أو الصناعة فقط مما يجعل تركيز الموارد موجه لهذه الأنشطة دون غيرها.

2- دراسة نسب الفوائد على القروض الموجهة للاستثمار في مجال السياحة، فكلما خفضت النسب كلما تشجع الاستثمار وكلما اعتمدت سياسة الإعفاء الضريبي المدروس تنامت المشاريع مما يسمح بخلق أرضية صلبة للقطاع.

3- تشريع نظام تكويني متخصص في المجال السياحي سواء من حيث التسيير، التنظيم أو الخدمة، سيرسخ ثقافة الاحتراف التي ترضي الطلب على المنتوج السياحي بمختلف أشكاله، كما تكسب السياحة المواصفات الدولية التي تجعلها قادرة على المنافسة القوية في هذا الميدان.

وبشكل أكيد، تؤثر السياسة السياحية في النشاط السياحي من خلال درجة الانفتاح على العالم وعلى مدى اقتناع صناع القرار بأن السياحة يمكن أن تكون السفير الأول الممثل للدولة والواجهة المشرفة لها حسب ما يحظى به هذا القطاع من إمكانيات وسياسات مشجعة.

القسم الثالث: التنمية السياحة في تونس والثورة

تونس الخضراء و تونس الأمان هذا البلد السياحي بامتياز الذي يحتل المرتبة الثانية عالميا من حيث السياحة المعدنية بعد فرنسا[14]،كما تعد السياحة القلب النابض لاقتصاده إذ تغطي 60 % من عجز الميزان التجاري ، و تمثل 6.5 % من الناتج الداخلي الخام[15]، و هذا دليل على وجود تنمية عميقة في هذا المجال ساهمت في حدوثها جملة من العوامل أهمها الاستقرار السياسي و الأمني حيث احتلت تونس في زمن سابق مكانة مرموقة من حيث توفر الأمن ضمن دول البحر الأبيض المتوسط وذلك مقارنة مع الدول المنافسة لها مثل اليونان وتركيا، فمعدلات الجريمة منخفضة و السلامة من الجرائم السياحية تكاد تنعدم، و يمتد هذا البعد الأمني إلى أعماق المجتمع التونسي المجبول على المسالمة و الهدوء،; و لاستقصاء تأثير الاستقرار السياسي من عدمه في نموذج السياحة التونسية نعمد إلى تحقيب زمني معلمه ثورة جانفي 2011 و ذلك على النحو التالي:

أ- التنمية السياحية التونسية قبل ثورة:

بالرجوع لمفهوم التنمية السياحية بمعنى توافر الشروط الضرورية لاستقطاب الوافد الأجنبي و ما يرتبط بهذا من تهيئة البيئة الطبيعية و البنى التحتية الأساسية كالنقل و الإيواء عن طريق سياسة عامة و تخطيط تنموي نوعي، فقد تبلور تدخل الدولة في القطاع السياحي بتونس عبر استحداث منظومة مؤسساتية ناجعة و تشريعية متوازنة و إطار تشريعي متوازن و قادر على تفعيل المجال السياحي :

- **بالنسبة للمنظومة المؤسساتية نجد فيها: استقلال القطاع السياحي بوصاية مستقلة ومستقرة و هي وزارة السياحة تقع عليها مهمة تنظيم القطاع و مراقبته و التنسيق مع غيره من القطاعات المعنية بطريقة غير مباشرة في إحداث التنمية السياحية، و تدعم هذه الوزارة في عملها مؤسسات محورية هي**

الديوان الوطني للسياحة و مجلس التخطيط السياحي، و تجمعها شراكة و تنسيق مع مهنيي القطاع الخاص و نقاباته.

- **أما الإطار التشريعي فأساسه حزمة من النصوص التشريعية التي تتكفل بتنظيم القطاع من مختلف جوانبه و أهمها قانون الاستثمار السياحي و قانون إنشاء الشركات السياحية ...إلخ.**

و لرصد فعالية هذه المنظومة نستدل ببعض الإحصائيات المستقاة من مصادر رسمية و أهمها الديوان الوطني للسياحة بتونس :

- **الطاقة الايوائية :**

ذكرت دراسة حديثة أجريت من طرف "الشبكة الأورومتوسطية لوكالات ترقية الاستثمارات" أن عدد الأسرة في تونس قد تضاعف تضاعفا مطلقا في ظرف عشرية واحدة، إذ قفز عدد الأسرة من 116.500 إلى 222.000 سرير بين سنتي 1990 و 2003[16] ويتوقع أن تتزايد الطاقة الإيوائية بتونس لتبلغ 300.000 سرير سنة 2025[17]، ويدل هذا التطور على قوة الحركية التي يعرفها هذا المجال ,مما يشكل دليلا قاطعا على استقرار القطاع السياحي و ارتفاع وتيرة التنمية فالرفع من القدرة الاستقبالية للسياح تحد جدي و نوعي يواجه أي بلد يتوق إلى ولوج قائمة المقاصد السياحية المصنفة و يبين الجدول الوالي تطور الطاقة الإيوائية للسياحة التونسية

جدول رقم 01 تطور عدد الأسرة في تونس

السنة	عدد المؤسسات	عدد الأسرة
2010	816	206.000
2011	625	231.838
2012	834	235.727
2013	-	238.495

المصدر: الديوان الوطني للساحة التونسية -إحصائيات 2008-.

- مؤسسات النقل:

1- النقل الجوي:

تستقل جل السياحة الوافدة إلى الجمهورية وسيلة النقل الجوي وذلك بنسبة 70 %، وعلى هذا الأساس كرست السياسات الداخلية هدف تطوير هذا النشاط مما أسفر عن توفر الدولة عن سبع مطارات دولية محورية تستقبل وتصدر رحلات وفق برامج منتظمة بالإضافة إلى الرحلات (*Charter*) التي تنظمها شركات النقل الجوي،التي استحوذت على نسبة 60 ٪ من نصيب النقل في تونس سنة 2000[18] ، وهذا عبر ثلاث شركات (التونسية الجوية، الجوية الجديدة و قرطاج للطيران)

هذا وقد حرصت الوصاية على هذا القطاع على إنشاء خارطة متوازنة لتموقع المطارات التي بلغ عددها سبعة مطارات عبر كافة ربوع الاقليم التونسي بهدف خلق نوع من التوازن في التنمية في المراكز الحضرية المهمة في كافة أنحاء الدولة، حسب تنوع الطبيعة التي تتوافر عليها الدولة[19]

2- النقل البري:

يتكامل النقل الجوي في السياحة التونسية مع النقل البري الذي تشرف عليه وزارة التجهيز والإسكان، التي حرصت على أن تواكب تطوير شبكات النقل البري بالتوازي مع النمو الديمغرافي الحاصل داخل الدولة، ففي سنة 1994 بلغ طول الطريق المعبدة لكل 1000 نسمة مسافة تتراوح بين ستة وعشرة كيلومترات موزعة على شبكة طرقات يبلغ طولها 6000 كلم تربط بين أهم المراكز الاقتصادية في الدولة وتتخللها نسبة 23% من الطرقات الوطنية، وتتميز شبكة الطرقات التي تؤدي إلى المناطق السياحية بالتعبيد الجيد إلا أنها تعرف بعض الاختناق عند بعض الموارد السياحية الرئيسية كمنطقة "سوسة" و"الحمامات" اللتان تشهدان حركة مرور مكثفة على مدار المواسم السياحية باختلاف قوتها (منخفضة، متوسطة أو مرتفعة)، ولهذا السبب وضعت السلطات المختصة مخططا استعجاليا بقصد توسيع شبكة النقل من خلال خلق محاور جديدة وتحديث القديمة منها، وقد قدرت هذه السلطات عدد السياح الأجانب الذين يستخدمون الطرق البرية التونسية يفوق المليون سائح سنوي[20].

3- السكك الحديدية:

وتشرف على هذه الوسيلة "الشركة الوطنية التونسية لسكك الحديدية"، ويبلغ طول هذه السكك 2.286 كم بأربع محطات محورية هي:

- محطة تونس – صفاقس – قابس.
- محطة تونس – ماطر – بنزرت.
- محطة تونس – باجة – جندوبة – غرديماو قرب الحدود الجزائرية.
- محطة تونس – المهدية.

وبالنظر لطموحاتها الواسعة للرقي بالنشاط السياحي من خلال تطوير المنشآت القاعدية الخاصة بهذا القطاع، تطمح وزارة النقل إلى توسيع هذه الشبكة بمسافة 70 كم ومحاولة خلق محور مزدوج بين العاصمة التونسية وأهم منطقة سياحية ساحلية وهي منطقة "سوس" وفي إطار مساهمة وسيلة النقل عبر القطارات في تفعيل الحركة السياحية فقد عمد القطاع الخاص إلى كراء قطار أطلق عليه إسم "السحلية الحمراء" ويختص بتنظيم رحلات دورية بين منطقتي "متلاوي" و"سالجة" أين توجد الكهوف سالجة وهي موقع سياحي مشهور وجذاب.[21]

4- النقل البحري:

يتمتع الشريط الساحلي التونسي بمجموعة من الموانئ البحرية، يرى خبراء السياحة بأنها تغطي الحاجة لهذه الوسيلة إذا ما قورنت بالطلب عليها من قبل السواح الوافدين، ويبلغ عدد هذه المؤسسات 08 مؤسسات تحت إشراف "ديوان النقل البحري للبضائع والموانئ"، إلا أن حركة النقل البحري على العموم تتم عبر الميناء الذي يوصف بالرئيسي وهو ميناء" لاقوليت"، حيث قدرت نسبة نشاطه بـ 99٪ من السبة العامة لنشاط الموانئ ، كما قدر عدد السفن الراسية بموانئ تونس بـ 654 سفينة سنة 2010 توافد عبرها 909.290 سائح[22] .

- التشغيل في القطاع السياحي التونسي:

يعد التشغيل من أهم الآثار التنموية التي تنتجها التنمية السياحية على الاقتصاديات المحلية، و نظرا للطبيعة المتشعبة للظاهرة السياحية فإنها تتميز بالقدرة على إنتاج نوعين من مناصب الشغل، مناصب عمل حقيقية و هي تلك الوظائف القارة ضمن نشاط القطاع وأخرى اسمية و هي تلك الوظائف التي تستحدث مؤقتا بفعل مقتضيات زمنية معينة كذروة المواسم مثل الحج و المناسبات العالمية الكبرى[23] ، و يختلف النوعان من حيث مستوى الاحترافية و التأهيل فتطلب المناصب القارة أو المباشرة توصيفا معينا و شروطا

خاصة تتعلق بالتخصص في المجال السياحي من حيث التكوين، كما تنشأ هذه الوظائف غير المباشرة أيضا عن طريق شبكة العلاقات التي تربطه بالقطاعات الأخرى في مجال النقل و البناء و الصحة و الاطعام ...إلخ.

في حالة تونس ساهمت السياحة بشكل كبير في التخفيف من معضلة البطالة حيث تمتص نسبة 12٪ من اليد العاملة بعدد مناصب مقدر بـــ 400.000 منصب عمل[24] منها حوالي 20 ألف منصب موسمي و هي نسبة كبيرة إذا ما قارناها بنسب العمالة في القطاعات الاستراتيجية الأخرى و هي الزراعة و الصناعة .

- الاستثمار في القطاع السياحي :

يعد الاستثمار مؤشر قوي في الدلالة على مستوى التنمية، إذ يعبر عن إيمان الدولة بقوة المورد السياحي في تحريك عملية التنمية و هو نوعان :

أ- استثمار عمومي تنفق من خلاله الدولة على انشاء الوحدات السياحية و المرافق المرتبطة في مختلف الانماط السياحية (الصحراوية –الساحلية –الجبلية و الثقافية..) و قد بلغت الاستثمارات العمومية السنوية في السياحة قبل الثورة 100 مليون يورو[25]

ب- استثمار خاص بشقيه الأجنبي و المحلي و بلغ 30 مليون يورو[26]

تدل الأرقام المذكورة أعلاه أن الدولة نجحت في وضع نموذج استثماري سليم و ناجع أشركت فيه كل الفاعلين في المجال السياحي كالبنوك التي ساهمت بدورها في دعم المشاريع السياحية بشكل كبير .

- الإيرادات السياحية: و تشمل المداخيل النقدية و عدد الحجوزات في الفنادق و عدد السواح اللذين مكثوا في النزل التونسية و نوجزها في الجدول التالي:

جدول رقم 02 الايرادات السياحية(الوحدة : مليون)

السنوات	2010	2011
المداخيل السياحية	3.522,5(د)	2.432,6(د)
عدد الليالي المقضاة	35.656,104	20.636,847
عدد الوافدين	6.902,749	4.785,119

المصدر : إدارة الدراسات، وزارة السياحة التونسية

يتضح من الجدول أن عائدات القطاع عرفت انحدارا قاسيا حيث بلغ معدل التغير -8,3 و لم تستطع السياحة العودة إلى مستوى سنة 2010 أي السنة ما قبل الثورة، و يفسر هذا بتأثير عدم الاستقرار العام داخل البلد الذي تفشى بعد الثورة .

ب-التنمية السياحية في تونس بعد الثورة

تأثر النشاط السياحي بشكل كبير في تونس جراء الأحداث التي شهدها البلد، حيث صرح المدير المركزي للترويج في الديوان الوطني للسياحة بتونس وكالة آكي الايطالية للأنباء؛ أن تونس شهدت تراجعا بـ 40 % من مدة إقامة السياح الأجانب، كما فقدت 50 % من عدد الوافدين و 53 % من حيث المداخيل[27]، فمباشرة بعد الثورة انهارت السياحة حيث سجلت سنة 2011 الاحصائيات التالية:

- **الطاقة الايوائية : اغلقت 24 وحدة فندقية بـ 7500 سرير.**
- **التشغيل : فقدان 3000 منصب شغل قار و 22.000 منصب إسمي**
- **انخفاض الليالي السياحية بنسبة 40,3٪ و لم يبلغ عدد الليالي المقضاة سوى 21,2 مليون ليلة.**
- **المداخيل تراجعت بنسبة 33٪.**
- **تراجع الوافدين بنسبة 30,7٪ [28]**

جدول رقم 03 عائدات السياحة بعد الثورة (الوحدة :المليون)

السنوات	2012	2013
المداخيل السياحية	3.175,3(د)	3.229,4(د)
عدد الليالي المقضاة	30.035,419	29.980,174
عدد الوافدين	5.590,464	6.268,582

المصدر : إدارة الدراسات، وزارة السياحة

تحليل معطيات الجدولين الثاني و الثالث يفيد باستمرار تراجع وضع السياحة حيث بلغ معدل التغير بين سنتي 2010 و 2011 مستوى-8,3 كما أن القطاع لم يفلح في استعادة مستوى سنة 2010 أي ما قبل الثورة و يعزى هذا إلى عدم الاستقرار العام داخل البلد .

- الاستثمار:

صرح وزير السياحة التونسي أن تونس فقدت أغلب الاستثمارات الأجنبية و التي تقارب 50 مليون يورو[29]، ما معناه أن هذا الانسحاب و الذي مس بشكل مباشر المبادرة الخاصة فقط يفسر بتخوف المستثمر من السوق الاستثمارية التي أصبحت تعرف بارتفاع مستوى المغامرة و الخطر و عدم استقرار مؤشراتها خاصة تلك المتعلقة بمؤشرات السوق المالية (أسعار الصرف و أسهم الشركات السياحية في البورصات الوطنية و الدولية).

كان للتحول الذي تشهده تونس بانتقالها نحو نظام جديد تداعيات جلية على التنمية داخلها، فبقدر ما استجاب للتطلعات السياسية للشعب بقدر ما انعكس بالسلب على صورة البلد كمقصد سياحي مهم ، و من آثاره المباشرة الانفلات الأمني الذي شهده البلد و الذي ركز بشكل خاص على السوق السياحية و نستحضر هنا حادثة التفجير التي طالت ساحل سوسة * و التي استهدفت ذروة الموسم السياحي بالإضافة إلى ظهور بوادر ظاهرة الإرهاب مع موجة الاغتيالات السياسية (محمد البراهمي و شكري بلعيد) و استهداف رجال الجيش(أحداث الشعانبي) مما يروج للشعور بإخفاق الدولة عن حماية مواطنيها و مؤسساتها السيادية فكيف لها أن تحمي الرعايا الأجانب و السواح مما تسبب في تراجع الاقبال على تونس .

القسم الرابع : آفاق السياحة في تونس

في الحقيقة الحديث عن مستقبل السياحة في تونس في ظل تحول ديمقراطي لم تكتمل معالمه بعد يعد أمرا صعبا، فاستعادة الرونق المفقود تحد مرهون بتركيبة النسق العام الذي يحتضن الظاهرة السياحية و أهم العوامل الفاعلة فيه، و في هذا الاطار تفطن القائمون على القطاع إلى ضرورة اعتماد خارطة تنمية مبتكرة لتجنيب السياحة التونسية خطر الاهدار و التراجع و ذلك بالعمل توفير العوامل التالية:

- يرى الخبراء الاقتصاديون التونسيون كالسيد مراد الحطاب * أن عدم الاستقرار الذي تشهده تونس سيضعف الاقبال على البلد و ان عواقبه ستكون وخيمة على البنية الاقتصادية برمتها التي سينهكها

الانفاق على المؤسسة الأمنية، فمن قبيل الضرورة الاستعجالية استعادة الاستقرار السياسي العام من خلال استجابة البيئة السياسية لتطلعات الشعب التونسي بتوفير جو أكثر ديمقراطية و أكثر ضمانا للحريات الفردية و الجماعية الأساسية، حيث تشير أغلب التقارير الاعلامية إلى أن التذمر الذي يشهده المجتمع التونسي ناتج عن عدم التوافق بين تركيبة الذهنية المجتمعية التونسية و التوجه الفكري الأيديولوجي للسلطة الحاكمة في البلاد و التي يرى الشعب فيها مصادرة مباشرة لمسار التغيير الذي تاقت إليه ثورة الكرامة، كما شكل

صعود التيار الاسلامي بقيادة حركة النهضة لسدة الحكم شكل هاجسا كبيرا إزاء تقييد الذهنية السائدة في المجتمع و نمط حياته مما سينعكس بالسلب على السوق السياحية المهددة بخطر وضع سياسات عامة قد تكون معادية للانفتاح السياحي و غير مؤمنة بالسياحة كمورد استراتيجي للتنمية في تونس[32].

- **العمل على تفعيل استقطاب الأسواق السياحية التقليدية (الأسواق الأوروبية) التي عزفت بسبب حالة اللأمن في تونس من خلال طرح برامج تنافسية جديدة بتنويع المنتوج السياحي من منتوج شاطئي كلاسيكي إلى منتوج يتوافق مع طبيعة البيئة الجديدة في تونس بجعل التحول الحاصل عامل جذب فعال لاكتشاف تونس ما بعد الثورة و دافع إضافي لزيارتها، و قد أكد وزير السياحة التونسي انه سيتم العمل مستقبلا على تنويع المنتوج السياحي والارتقاء بجودته وفقا لمواصفات المنتوج العالمي بتشجيع أنماط سياحية جديدة كالسياحة الأثرية التي أصبح من الممكن اكتشافها بعد ان سقط النظام السابق الذي صادرها طيلة حكمه.**
- **انتهاج سياسة إعلامية ترويجية قادرة على إعادة الثقة في أسوق الاستثمارية ببناء الصورة الذهنية الايجابية لدى الوافد الأجنبي و بعث ثقته من جديد في السوق التونسية و في هذا الصدد سعت تونس إلى استضافة رئيس المجلس السياحي العالمي و الأمين العام للمنظمة العالمية[33] للسياحة في زيارة رسمية و لهذه الزيارة تأثير عميق على إعادة بعث السوق السياحية التونسية و اتاحة الفرصة لها لتعزيز أسواقها بالانفتاح على آفاق عالمية و بينية، و قد عمدت السلطات إلى تجديد الاتفاقيات التي تربطها بالعديد من دول الجوار كليبيا و الجزائر.**
- **انتبهت السلطة القائمة على السياحة في تونس إلى أن التعويل على السياحة الوافدة كمصدر رئيسي للعملة الصعبة فرضية لا يمكن التعويل عليها بشكل مطلق لاسيما في ظل الظروف الأمنية التي تعصف بالسياحة ، فمن الضروري إدماج السياحة الداخلية و إنعاشها للتخفيف من الركود الحاصل، و قد استحدث الديوان الوطني للسياحة تجربة بالتنسيق مع نقابة مالكي الفنادق مفادها إحداث حسومات تقارب نسبة 50 ٪ لاسيما في المناطق الصحراوية [34] .**

الخاتـمة:

هدفنا من خلال هذه الدراسة إلى اقتفاء دور الظاهرة الأمنية في تحريك المسار التنموي للسياحة، فامتلاك تونس للمقومات الأساسية لبناء صناعة سياحية قوية ومتنوعة يؤهلها من الناحية النظرية لأن تصبح من أكثر مناطق العالم السياحية جذبا و نماءا، إلا أنه من الناحية الواقعية نجد أن عدم الاستقرار الذي تعاني منه الدولة أفرز وضعا سلبيا على التنمية السياحية، إذ أضعف التنمية برمتها و التنمية السياحية على وجه الخصوص التي أوثقت دواليبها و انخفض مردودها و تأزمت مداخيلها و تراجعت سمعتها في الأسواق السياحية حيث اصبحت من الوجهات التي تشوبها المجازفة مخافة استهداف السياح،و عليه يمكننا اقتراح توصيات تشكل في رأينا فرصة لتجاوز الأزمة:

- **الإسراع في استعادة الأمن و الاستقرار داخل الدولة بانتهاج نظام أكثر ديمقراطية وفق ما يصبو إليه المجتمع الذي أصبح يرفض التحول نحو التطرف المقنع.**
- **صياغة سياسة إشهارية ترويجية قوية و قادرة على إعادة بث الثقة في الأسواق التقليدية المصدرة للسياحة التونسية من حيث إفادة السياح و المستثمرين.**
- **البحث عن بدائل مكافئة للأسواق التقليدية المصدرة للسياحة نحو تونس بالتحول نحو دول جديدة كأمريكا و أستراليا.**
- **استغلال التحول الذي تشهده الدولة و تحويله إلى عامل جذب أضافي.**
- **استغلال المتاحات السياحية التي كانت حكرا على أتباع النظام السابق و فتحها للعموم.**

قائمـة الهـوامـش:

1- يحياوي هادية ،السياحة و التنمية بالجزائر –دراسة حالة و لاية خنشلة- مذكرة ماجستير مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص تنظيمات سياسية و إدارية، جامعة باتنة ، السنة الجامعية 2005/2004،ص7

[2] – *Mc Intosh R and others :Tourism ;principles, practice and philosophies, New York, Wiley and sons,1994.*

3- يحياوي هادية نفس المرجع السابق،ص 8.

4- مجلة البحوث الاقتصادية،عبد الرحمان سليم، التنمية السياحية، العدد 7، ص150

6 –محسن أحمد الخضري، السياحة البيئية، مجموعة النيل المصرية،2005،ص 42.

7 –مصطفى يوسف الكافي،صناعة السياحة و الأمن السياحي،مؤسسة رسلان للنشر،دمشق،2009، 19.

8 –كامل محمود،السياحة الحديثة علما و تطبيقا،الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة،1975,ص 14.

9 –مجلة المستقبل العربي، مفهوم الحكم الصالح،حسن كريم،العدد 309 ،2004،ص51.

* –التسونامي كاثر طبيعية وقعت بتاريخ 20111.0311 بسواحل اليابان و خلفت14.000 أغلبهم من السواح.

*– هاجم القرش السواح على سواحل شرم الشيخ المصرية مما خلف ثلاث ضحايا بتاريخ 2010.12.02

10 – عن مصطفى يوسف الكافي، نفس المرجع السابق، ص 272.

11– –مجلة فكر و مجتمع ، صناعة السياحة و العوامل المؤثرة فيها . يحياوي هادية ، ،العدد 11، جانفي 2012،ص 130.

12– مصطفى يوسف الكافي، نفس المرجع السابق، ص 167.

13– جليلة حسن حسنين، دراسات في التنمية السياحية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006، ص216.

14– عن عثمان محمد غنيم، التخطيط السياحي والتنمية السياحية، دارالصفاء للنشر والتوزيع، [ب.ب.ط]، [ب.س.ط]، ص94.

15–Maxim weigert, ,Le tourisme en tunisie,les défis a l'heure de transition démocratique , institut de prospective économique du monde méditerranéen , EPIMED ,2012,p10.

16–world travel tourism council ,travel and tourism economy,Tunisia;2008.

17–Réseau Euro méditerranéen d'agences de promotion des investissements, La filière du tourisme dans les pays méditerranées, N° 17, Mai 2006, p 38.

18–Smaoui (A), Quel tourisme pour le 20ème siècle ? la Tunisie au 20ème siècle, Tunisie, 1995, P138

19– Maxim weigert, ,OPCIT,p10.

20– الديوان التونسي للسياحة، النشرة الإحصائية للسياحة، 2008، ص 50

21–Agence japonaise de coopération intrnationale(JICA),schéma directeur du developpement du tourisme en tunisie –horizon 2016–.

22– JICA,opcti ;p 288.

23– التقرير السنوي بعنوان سنة 2010 لديوان البحرية التجارية و الموانئ بتونس،(2011.05.26)، ص 21.

24–عبد العزيز بن محمد الهزاع،مساهمة قطاع السياحية في تنمية الموارد البشرية،السياحية، الهيئة العامة للسياحة و الآثار،السعودية،2012.ص.4.

25–,PWR,tunisia report news سياحة تونس بعد الثورة ، معزي الحريري،2013.10.10.

26– نفس المرجع السابق

27-نفس المرجع السابق.

28-*http://www.adkronos.com. (17 Juillet 2011).*

29- صحيفة الشعب أون لاين،العدد الصادر بتاريخ 2012.02.10.

30- نفس المرجع السابق.

*- التفجيرات التي شهدتها سوسة كانت بتاريخ 2013.10.30

* مراد الحطاب خبير اقتصاد تونسي قدم تقييما عن الوضع السياحيي بتونس للجريدة الالكترونية "المصدر" بتاريخ .2013.11.01

32—-www.sis.gov.eg/ar/templates(31.01.2014)

33- محرك البحث الالكتروني:تورس,ندوة صحفية عن مستقبل السياحة في تونس ,2012.03.26 على الموقع الالكتروني:www.turess.com/kalima/10003

34-www.daharchves.elhayet.com.